

## Conference Paper

# Agriculture and irrigation system in Fallujah 1958-1917

## الزراعة ونظام الري في الفلوجة ١٩٥٨-١٩١٧

Munir Abood Jdaih Al- Subaihi

د. منير عبود جديع الصبيحي

Department of History, College of Arts, Anbar University, Iraq

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق

### Abstract

This paper deals with the reality of agriculture in Fallujah after the British occupation in July 1917 and its impact on agriculture production. The British contributed to the organization of irrigation canals in Saqlawiyah and eastern Fallujah, which they organized for the purpose of irrigating the largest possible area of arable land. These methods were effective and resulted in food volumes that were sufficient to meet the need of the people of the city and thus help to ensure stability, security and community peace.

### الملخص

تناول البحث واقع الزراعة في الفلوجة بعد الاحتلال البريطاني لها في تموز عام (١٩١٧)م وتأثير ذلك في الإنتاج الزراعي زيادة على النصائح التي وجهها البريطانيون للنهوض بالزراعة لسد حاجة المدينة من الغلال التي تدخل في معيشتهم اليومية، علاوة على ما أسهم به البريطانيون لتنظيم قنوات الري في الصقلاوية وشرق الفلوجة التي نظموها لغرض إرواء أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الصالحة للزراعة، فأصبحت تلك القنوات فاعلة وحققَت عائدات غذائية كانت كافية لسد حاجة أهالي المدينة على أقل تقدير لضمان الاستقرار والأمن وتحقيق السلم المجتمعي.

### Keywords:

### الكلمات المفتاحية:

Corresponding Author:  
Munir Abood Jdaih Al- Subaihi  
Munerabood76@gmail.com

Received: 12 April 2020  
Accepted: 21 May 2020  
Published: 14 June 2020

Publishing services provided by  
Knowledge E

© Munir Abood Jdaih Al-Subaihi. This article is distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

### OPEN ACCESS

## المقدمة:

لم يكن الواقع الزراعي وقنوات الري أفضل حالا من غيرها في الفعاليات الاقتصادية والتي لم تحدث الإصلاحات العثمانية عليها تغييرا يذكر عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، بل زادت سوءًا في سنوات سيطرة الاتحاديين على مقاليد الأمور في الدولة العثمانية، وعقب انتهاء الحرب تأثر الإنتاج الزراعي كثيرا لما أصاب المزارعين من التلف والإهمال وقلة الموارد الزراعية التي كانت لا تكفي للاستهلاك المحلي، فكثر المجاعات مما أدى إلى تعرض الكثير من أبناء الشعب العراقي إلى الإصابة بأمراض مختلفة زيادة على وفاة الكثير منهم جوعًا، وهذا الحال ساد في مناطق العراق ومنها ناحية الفلوجة التي كانت حدودها الإدارية تشكل الصقلاوية والكرمة والنساف زيادة على العديد من القرى التي كانت تقطن المناطق المرتفعة إلى جوار نهر الفرات الذي كان يخرقها متجهًا نحو الجنوب باتجاه الحلة.

أما نظام الري فقد عانى إهمالا كثيرا لعدم وجود إدارة مركزية قوية للحفاظ على السدود وإدامتها لمواجهة الفيضانات ومنها سدة الصقلاوية التي أرسى دعائمها العثمانيون فقد كانت عرضة للكسر من قبل الفلاحين وبالتالي إحداث أضرار في المزارع الواقعة بجوار تلك السدود، من هنا جاءت أهمية البحث في الموضوع الذي تطلب عرضه بمقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول الواقع الزراعي ونظام الري في الفلوجة حتى عام (١٩٢٧)م، أما المبحث الثاني فقد عرضت فيه الواقع الزراعي ونظام الري في الفلوجة (١٩٢٨-١٩٥٨)م وجاءت الخاتمة بنتائج عكست الجهد الذي بذلته لإعداد البحث.

## المبحث الأول: الواقع الزراعي ونظام الري في الفلوجة ١٩٢٧-١٩١٧

تقع مدينة الفلوجة على الضفة اليسرى لنهر الفرات بين دائرتي عرض السهل الرسوبي العراقي ("٤٧" ١٧" ٣٣-٠٩" ٣٣ ٢١") وخطي طول (٤٩ ٤٣ ٥٨ ٤٤ ٤٣ ٣٣) شرقاً عند بداية السهل الرسوبي، وتقع المدينة في موضع يبعد عن العاصمة بما يقرب من (٦١ كم) شمال غرب، وعن مدينة الرمادي مركز إقليم محافظة الأنبار (٥٥ كم) شرقاً<sup>[١]</sup>.

سادت العلاقات القبلية في العراق إبان العهد العثماني، وعرقل ذلك كل جهد باتجاه تحقيق الإصلاحات العثمانية ولاسيما في العقود الأخيرة من زمن حكمهم للعراق، إذ جعلوا شيوخ العشائر مسؤولين أمام أفراد قبائلهم ووسعوا سلطاتهم بمنحهم امتيازات خاصة مثل الإعفاء من الضرائب ومنحهم إقطاعات واسعة مما برزت فئة قليلة من الناس تملك ثلاثة أرباع الإنتاج الزراعي ابتداء من السلطان العثماني إلى الولاة والجبابرة، إذ كان السلطان وحاشيته يملكون ما نسبته ٤٣.٥٧ بالمائة، وحصل الشيوخ المحليين وحاشيتهم على ١٢.٥٠ بالمائة، أما ما يتبقى الذي كان يربو على ٤٣.٧٥ بالمائة للفلاحين الذين كانوا يؤلفون الأكثرية الساحقة من سكان العراق<sup>[٢]</sup>.

أحدث ذلك الواقع معاناة مريعة للشعب العراقي، إذ ساد الجهل والتخلف وتفاقت الأوضاع الصحية سواء بسبب انتشار الأوبئة والأمراض وزيادة على سوء الأوضاع المعيشية وتدني أنشطتهم الاقتصادية التي اتسمت بالركود والخمول من جراء الهيمنة الإقطاعية على الاقتصاد العراقي<sup>[3]</sup>.

بيد أنّ جريان نهري دجلة والفرات في الأراضي العراقية كان له أثر كبير في نمو القطاع الزراعي بإمكانيات محلية من غير أن تراعي الدولة العثمانية حقوق الفلاحين، إذ كان نهر الفرات يخترق أراضي الدليم من أقصى الشمال الغربي إلى نهاية اللواء، إذ عد حلقة ربط اللواء بالأراضي السورية حتى البحر المتوسط<sup>[4]</sup>.

وكانت الأراضي المجاورة لنهر الفرات تتعرض لخطر الفيضانات التي عجزت الدولة العثمانية من أحداث معالجات تذكر لحماية الفلاحين وصيانة ممتلكاتهم وأصبحت الزراعة بمختلف أنواعها مغامرة يمارسها قلة من الناس ولاسيما القاطنين على ضفاف الأنهار، إذ كانت مياه الأمطار تغمر أراضيهم المنخفضة وبالتالي إغراق المحاصيل الزراعية وتلف المزروعات وإحداث أضرار في القرى تنتشر على ضفتيه<sup>[5]</sup>.

أنجزت السلطات المحلية في قضاء الدليم بدعم الوالي العثماني في بغداد عام ١٨٢٥ سدة الصقلاوية وفتح نهر الصقلاوية شمال غرب الفلوجة ويمتد من فتحة (السرية) عند نهر الفرات في الصقلاوية ليصل إلى أطراف بغداد ليحل محل نهر الكنعانية<sup>[6]</sup>، وقد استغلت ضفاف نهر الصقلاوية لزراعة أشجار التوت بتشجيع من السلطة الحاكمة حينذاك للإفادة منها لتربية (دودة القز) لإنتاج الحرير لرفد الصناعات المحلية البدائية أو لإرساله إلى إستانبول، زيادة على الإفادة من أخشاب التوت لصناعة القوارب والسفن<sup>[7]</sup>.

وفي عام ١٩٠٨ استدعي السير (وليم ويلكوكس William Wilcox) وهو مهندس بريطاني لحل مشكلة الفيضانات في العراق وقام برسم الخرائط ووضع التصاميم لمختلف مشاريع الري وإعمارها وكان أول مشروع وضعه للاستفادة من بحيرة الحبانية بعد حفر جدول مدخل الرمادي لتصريف الفيضانات وحفر جدول تحلية المجرة الذين يوصل البحيرة بمنخفض بحر الملح للإفادة من المياه المخزونة بإعادتها إلى نهر الفرات قبل وصوله إلى الصقلاوية، بيد أنّ المشروع لم يكتمل بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى وما أعقبها بأقول الدولة العثمانية وولاتها في العراق وهيمنة البريطانيين على العراق<sup>[8]</sup>.

وكان من نتائج دراساته إنشاء سدة الهندسة التي افتتحت عام ١٩١٣ وكان الهدف منها رفع مستوى المياه بغية توسيع الأراضي الصالحة للزراعة وتوطين الفلاحين في تلك الأراضي، أو منحها إلى شيوخ العشائر بحسب مقتضيات مصلحة العثمانيين<sup>[9]</sup>، وعد المشروع من مشاريع الري الكبيرة ووقت إنشائه وقد تم إنجازه في كانون الأول عام ١٩١٣ بعد عمل استمر ما يقرب من سنتين وتسعة أشهر، وأقيمت السدة في المكان الذي يتفرع منه نهر الفرات إلى فرعي الهندية والحلة ليحل محل السد القديم الذي أنشئ قبل ذلك<sup>[10]</sup>.

أثرت الحرب العالمية الأولى في الزراعة والإنتاج الزراعي لما أصاب المزروعات من التلف والإهمال وقله المواد الزراعية التي لا تكفي للاستهلاك المحلي وكثرة المجاعات التي أدت إلى وفاة الكثير من أبناء الشعب العراقي جوعاً، ولحاجة القوات البريطانية إلى الغذاء عملت عام ١٩١٧ على تأسيس مشروع التنمية الزراعية تحت إشراف المستر (غاريت M. Garet) رئيس مجلس الإيرادات الذي انتدب للعمل في العراق لمعالجة شحة الغذاء والقضاء على المجاعة وقد ساند المشروع شيوخ العشائر بتشجيع قبائلهم للعمل الزراعي والإنتاج بعد توفير مستلزماته<sup>[١١]</sup>.

منحت الحكومة البريطانية امتيازات خاصة لقاء تعاونهم مع السلطات وهددت الملاكين بنزع ملكية أراضيهم منهم وحرمانهم من الاستفادة منها إن لم يقوموا بحراستها وزراعتها وقامت الحكومة بإعطاء البذور إلى المزارعين في مختلف مناطق العراق، فشهدت الزراعة تحسناً واضحاً ولاسيما في زراعة القطن الذي كان يدخل في صناعة المنسوجات القطنية التي كان يحتاجها البريطانيون إبان وجودهم في العراق زيادة على تشجيعهم لزراعة الحبوب لأنها تدخل في سد قوت أبناء الشعب العراقي والبريطانيين الموجودين في العراق<sup>[١٢]</sup>.

عني البريطانيون بالمناطق الزراعية بالقرب من ناحية الفلوجة واهتموا بتوفير المياه لسقي مزرعاتهم وطبقا لذلك فقد فتحت قناة الصقلاوية التي كانت تعرف سابقاً بـ (قناة الكرمة) التي تقع شمال الفلوجة في العشرين من حزيران عام ١٩١٩، وأشارت المصادر إلى أنّ الافتتاح جرى وسط احتفالية أقامها أهالي الفلوجة وأشرف عليها الحاكم السياسي للواء الدليم (الميجر بيتس M. Yttes) وحضر الحفل شخصيات بريطانية وشيوخ عشائر من لواء الدليم، وأول من حضر من البريطانيين الكابتن (جيفريس M. Gifrece) الذي أشرف على عمل القناة وحضرها من الشيوخ مشحن الحردان والشيخ حبيب الشلال والشيخ حمد صالح الجليلد من عشيرة المحامدة حينذاك ومسؤولين وشيوخ آخرين<sup>[١٣]</sup>.

على الرغم من الامنيات التي راودت شيوخ عشائر الفلوجة والإداريين فيها في أحداث تغييرات ملموسة في الواقع الذي يعيش فيه الأهالي أراد البريطانيون استمرار الفوضى وترسيخ نفوذهم تجاه فئة معينة تخدم مصالحهم ومتطلباتهم فعملوا على كسب ود رجال الفلوجة وشيوخها بمنحهم حق التصرف بأراضي كانت تحت هيمنة شخصيات موالية للعثمانيين أو من العثمانيين أنفسهم<sup>[١٤]</sup>.

والواقع أنّ تحسن إرواء الأراضي بالسقي سيحاً قد شجع الفلاحين على إدامة زراعة المحاصيل الزراعية على ضفاف جدول الصقلاوية على طوله الممتد شمال الفلوجة بواقع ٢٠.٥٠ كم أو ١٨ كم كما أشارت مصادر أخرى ذلك بعد أن كان ١٢ كم بعد ردم صدر السرية والشروع بمشروع الصقلاوية ومن الواضح أنّ التسمية جاءت نسبة إلى قرية الصقلاوية<sup>[١٥]</sup>.

أحيطت بجدول الصقلاوية أراضٍ متعرجة تختلف حدة تعرجها عن منطقة وأخرى وفتحت دائرة ري الفلوجة منه ١٨ فنتحة سميت منفذ وقدرت الأراضي الزراعية التي استفادت من تلك المنافذ ما يقارب ١٩٢٩ دونم في عام

١٩٢٠، وركز الفلاحون في هذه المساحة الزراعية على زراعة الحنطة والشعير زيادة على زرع مساحات شاسعة من الأراضي بالمسمم والماش والهرطمان وتركزت زراعة تلك المحاصيل في الأراضي الصالحة للزراعة<sup>[١٦]</sup>.

ولإدامة الجهد الزراعي تطلب الاهتمام بقنوات الري بشكل فاعل، إذ نظم عمل دوائر الري في مطلع عام ١٩٢١ عندما استحدثت دائرة للري في الفلوجة وسميت مأمورية ري الصقلاوية تابعة إلى دائرة ري بغداد المركز وكان يديرها سيد (جميل أفندي) في بغداد ومن فروعها جدول الصقلاوية وفرع ري السكر والسداد وفرع سداد الفلوجة وفرع الدليمية إذ أعيد تنظيمها بشكل دوري السنوات اللاحقة<sup>[١٧]</sup>.

شهدت الزراعة إرباكاً واضحاً في الفلوجة وغيرها من مناطق العراق بسبب ما أتبعه البريطانيون من أساليب في إدارة الزراعة والري من دوائر عسكرية زيادة على ما أتبع من سياسات تعسفية ضد أبناء الشعب العراقي بعد أن فرضت عليهم التجنيد الإلزامي وأعمال السخرة مما أدى إلى حدوث فجوة بين القوى العاملة في المجال الزراعي الأمر الذي رفضه العراقيون ودعوا الحكومة المؤقتة إلى إزالة التعسف واثاحة الفرصة أمام الفلاحين لمزاولة زراعتهم المحاصيل الزراعية، وعلى أثر ذلك فقد نقل (ج. سي. كاميرون G.C. Cameroon) والمستر (آر. ج. غراهام R.G. Graham) بمنصب مدير مدني لتلك الدائرة وتبعها استحداث دائرة للزراعة في ظل الحكم الوطني في منتصف عام ١٩٢٤ وعين (روجر توماس Roger Thomas) مفتشاً عاماً لها وقد عني روجر بزراعة القطن وأعطى زراعته بعقد امتياز إلى شركة أصفر المتعاقدة مع الحكومة العراقية عام ١٩٢٤، وأعد هذا مشروعاً لاستصلاح الأراضي الزراعية<sup>[١٨]</sup>.

بيد أنّ زراعة القطن والمحاصيل الزراعية الأخرى قد تعرضت في أيلول عام ١٩٢٤ إلى إصابات خطيرة من الدودة الخمطية وتركزت الإصابة في حقول القطن في أطراف الفلوجة وقد نجم عنها إتلاف كميات كبيرة في فسيلة القطن بأنواعها المختلفة وانتقلت آثار الآفة الخمطية إلى محاصيل أخرى كالماش والهرطمان أحدثت قلقاً لدى الدوائر المختصة مما دعا وزارة الداخلية العراقية إلى إصدار بلاغ في مطلع شباط عام ١٩٢٥ المرقم ٣٧٢ تضمن تشكيل غرف رعاية طبيعية في مراكز المدن ومنها الفلوجة أخذت على عاتقها مواجهة مخاطر الآفات الزراعية المحتملة حينذاك<sup>[١٩]</sup>.

وللنهوض بالواقع الزراعي فقد أصدرت الحكومة العراقية مطلع عام ١٩٢٧ قراراً يضمن تشكيل الجمعية الزراعية الملكية، إذ شجع على إدخال على إدخال الوسائل والآليات الجديدة والتوسع بزراعة القطن وإنشاء مصانع لجمع القطن في بغداد، مما أدى ذلك إلى زيادة الكميات المنتجة منه ووصل إنتاج القطن في مناطق الفلوجة إلى ٨٥ طن<sup>[٢٠]</sup>.

كما أسست أول مدرسة زراعية في بغداد عام ١٩٢٧ بتمويل من وزارة الزراعة حينذاك وقد سميت باسم (الكلية الملكية الزراعية) وكانت مدة الدراسة فيها ثلاثة أعوام بعد الدراسة المتوسطة ويقبل فيها الطلاب من أنحاء العراق كافة وبحسب نسب السكان، وهدفت هذه الكلية إلى إعداد ملاكات زراعية متوسطة كي تشارك في إدارة الملف

الزراعي في العراق، وقد قبل في هذه المدرسة للسنوات الأربع التي عملت فيها ثلاثة عشر طالبا من أهالي لواء الدليم أربعة منهم من الفلوجة<sup>[٢١]</sup>.

بدا واضحا ما قدمه البريطانيون من نصائح وإرشادات لتشجيع الشباب للانخراط في العمل الزراعي لإنتاج محاصيل زراعية تسهم في سد حاجة مناطق العراق من الغلال التي يعتمد عليها العراقيون في معيشتهم.

## المبحث الثاني: الواقع الزراعي ونظام الري في الفلوجة ١٩٥٨-١٩٢٨

شهدت المناطق القريبة من مصادر المياه ولاسيما المجاورة لنهر الفرات والقنوات المتفرعة منه ولاسيما قناة الصقلاوية شهدت توسع نسبي في الإنتاج الزراعي بعد أن توسعت الأراضي الزراعية بفضل المشاريع الإروائية، وزرعت أكثر تلك الأراضي بالحنطة والشعير، وزرعت الأراضي البعيدة عن مصادر المياه بالزراعة الديمية التي كانت تعتمد على مياه الأمطار على الرغم من تعرض تلك المزروعات إلى آفة الجراد والجفاف في بعض المواسم والمهم أنّ الفلاحين والمزارعين اعتادوا على كيفية التعامل مع الظروف لتحقيق ناتج قد كان يسد حاجة السكان من الغذاء حينذاك<sup>[٢٢]</sup>.

تركزت أضرار الجراد (المههاب) وهي تسمية عرفت عن الجراد لدى المزارعين والفلاحين في الصقلاوية وتركزت أضرار هذه الآفة في أراضي الزغاريات والشيحة وأطراف أبو سديرة شمال شرق الصقلاوية وتمتد إلى الكرمة وبنات الحسن وأراضي أبي غريب والعبادي، إذ أحدث الجراد أضرار جسيمة في نباتات الدخن أيضًا التي عدت مهمة لتوفير الغذاء، وبلغت الأراضي المتضررة شمال الفلوجة فقط الدخن إلى ٩٠ دونم<sup>[٢٣]</sup>.

كما عدت الضرائب التي فرضت على الأراضي التي يملكها الفلاحون العاملون في المجال الزراعي زيادة على الضرائب التي فرضت على المواشي ومنافذ الري عدت عاملاً ساهم في إلحاق الضرر بالفلاحين وعزوفهم عن الزراعة والبحث عن عمل آخر لكسب العيش بعد أن أدركوا أنه لا جدوى من عملهم في الزراعة بسبب الضرائب الباهظة التي فرضت عليهم<sup>[٢٤]</sup>.

تمادى المخولون بجمع الضرائب في رفع نسبتها على الفلاحين إلى جانب طريقة التعامل التعسفي التي انتهجها المخولون ضد الذين كانوا يتأخرون عن دفع تلك الضرائب، بيد أنّ تفاوتاً حصل في طريقة جمع الضرائب بين منطقة وأخرى، واستمر الحال حتى نهاية عام ١٩٢٨ وبعدها قلت نسبة الضرائب بالنسبة للشيخ الموالي للسلطة، إذ أصبحت ٣٣ بالمائة في نهاية عام ١٩٢٨ بعدما كانت ٥٠ بالمائة قبل ثماني سنوات، ذلك أدى إلى حدوث اضطرابات واسعة وصلت إلى حد الثورة مما أجبر البريطانيين للتدخل باستعمالها سلاح الطائرات للسيطرة على تلك الاضطرابات، وقاد هذه الاضطرابات رجال العشائر العراقية، فقد تصدى البريطانيون لما قام به جماعة الشيخ

غضبان آل خيون عام ١٩٢٨ وقد بلغ عدد طلعات الطائرات البريطانية ما يقارب ١٣٠٠ طلعة ذلك أثر وبشكل مباشر على الإنتاج الزراعي في العراق بشكل عام [٢٥].

وعند حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ تدهورت أسعار المحاصيل الزراعية بشكل كبير مما أدى إلى المطالبة لفتح مصرف زراعي لدعم القطاع الزراعي وبالتالي زيادة الإنتاج لعموم العراق، بيد أنّ الفلاحين لم يستفيدوا من المصرف لعدم امتلاكهم ضمانات للمصرف بغية حصولهم على القروض طويلة الأجل [٢٦] وسرعان ما ظهرت آثار الأزمة تتصاعد في عموم العراق إذ انخفضت أسعار الحنطة والشعير إلى ما يقارب نصف أسعارها في عام ١٩٢٩ عما كانت عليه قبل عامين، وانخفض التصدير وحدث إرباك واضح في إدارة الملف الاقتصادي من الحكومة تزامن معها حدوث الكوارث الطبيعية من موجات البرد الشديد والجفاف أمام عجز واضح لوضع المعالجات الصحيحة لتفادي أضرار الأزميتين في آن واحد [٢٧].

في تلك الأثناء شهدت الفلوجة إجراءات جديدة عكست الجهد الحكومي في قضاء الفلوجة والمناطق التابعة لها ومن أهم تلك الإجراءات تعيين (دالب سنغ Dalip Scenk) معاون مهندس الري فرع الصقلاوية في الثاني من كانون الأول عام ١٩٢٨ وباشراً في وظيفته في مطلع كانون الثاني عام ١٩٢٩، وكان يعاونه مأمور ري واحد وستة موظفين من ري الفلوجة، علاوة على زيادة عدد المضخات الري التي تعمل بالنفط الأسود، إذ وصل عدد هذه المضخات في نهاية عام ١٩٢٩ إلى ٨٩ مضخة بعد أن كانت ٤٠ مضخة حظيت الفلوجة بنصفها تقريباً، وعهدت مهمة متابعة السداد في الفلوجة وعموم لواء الدليم إلى المهندس دالب واختيار مقر له في مدينة الفلوجة [٢٨].

بدا واضحاً أنّ الفلوجة شهدت حدوث إجراءات وقائية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية أكثر من غيرها من مدن العراق إذ انعكس زيادة المضخات إيجاباً على النهوض بالواقع الزراعي وتحقيق عائدات مطمئنة لتحقيق الأمن الغذائي والحصول على المحاصيل الإستراتيجية وبكميات لا بأس بها.

إزاء هذا الواقع المتردي الذي عاش فيه الشعب العراقي ظهرت حالات نادرة لتصحيح المسار الحكومي إبان وزارة عبد المحسن السعدون [٢٩] الرابعة (١٩ أيلول-١٣ تشرين الثاني عام ١٩٢٩) وجهت الأنظار صوبها لوضع معالجات اقتصادية من شأنها إحداث تغييرات ملموسة في البلاد على الرغم من الصراع الدائر بينها وبين البريطانيين من جهة وبين الوزارة والرأي العام العراقي من جهة أخرى إلى جانب مشكلات أخرى، مما دعاه إلى الانتحار في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٩ [٣٠]، دون تحقيق حلول لتلك المشكلات ومنها المشكلات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، بيد أنّ الملك فيصل الأول بادر إلى وضع تدابير وقائية للكثير من المشكلات الناجمة عن الأزمة ففي الشأن الزراعي وضعت التدابير التالية:

١- تخفيض أجور النقل بالموانئ وسكك الحديد.

٢- إلغاء رسوم التصدير عن الحنطة والشعير والرز لسنة ١٩٣٠.

٣- تسليم المزارعين لشراء النفط الأسود اللازم لتشغيل المضخات مع ضمان قروضهم لدى المصارف<sup>[٣١]</sup>. ولتقييم الواقع الزراعي لتلك المدة لا بد من الوقوف على حالة التخلف السائدة إذ لم تدخل الحكومة الوسائل الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي فقد بقيت الوسائل القديمة واتباع الطرق التقليدية في الزراعة كالمحراث والمنجل وتركت الزراعة تخضع باستمرار الكوارث الطبيعية كالفيضانات من دون التفكير بإيجاد حل لهذه المشكلة مما أدى إلى شحة في الإنتاج وارتفاع في أسعار المواد الغذائية<sup>[٣٢]</sup>، على الرغم من الإجراءات التي اتخذها وزير الري والزراعة عبد العزيز القصاب<sup>[٣٣]</sup> فقد اهتمت الوزارة بتوفير المحاصيل الزراعية المهمة كالتمر والقطن وزيادة الإنتاج وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية المهمة والغاء عدد من الدوائر الزراعية غير الضرورية كما اهتم القصاب بمكافحة أسراب الجراد ولاسيما في لواء الدليم بعد أن هاجمت مزارع الفلوجة والصقلاوية والكرمة والحبانية وعهد إلى (روك Rook) هذه المهمة لكونه ضابطا متخصصا بمكافحة الجراد<sup>[٣٤]</sup>.

وفي ضمن ذلك السياق طالبت متصرفية لواء الدليم بكتابها ١٠٧٦٤ في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٣٢ المعنون إلى وزارة الاقتصاد المواصلات السماح للمزارعين بزراعة الرز في أراضي الكرمة لتوفير هذه المادة الغذائية المهمة زيادة على استصلاح تلك الأراضي لحاجة الأهالي الماسة لها، فقد زرع العنبر في مساحات كبيرة على امتداد الأراضي المستفيدة من جدول الصقلاوية النافذ إلى تلك المناطق وحقق عائدات كبيرة لخصوبة الأرض المتحققة من زراعة الرز<sup>[٣٥]</sup>.

أصدرت الحكومة في منتصف عام ١٩٣٢ قانون الري والسداد الذي نص على صيانة الجداول والسداد وتنظيمها وتوزيع المياه كما أصدرت قانون تسوية الأراضي رقم (٥٠) لعام ١٩٣٢ بناء على توصية (السير ارست داوسن Ersit Dowsin) وحظي بمقبولية المتصرفين الفعليين من زعماء العشائر ومنحهم القانون حق تسجيل الأرض بأسمائهم مجانا وتسجيلها في دوائر الطابو كحق لزمه يورث لمن بعدهم بموجب الانتقال العثماني وبموجب القانون قسمت الأراضي إلى أربعة أصناف أميرية ومملوكة وأوقاف ومتروكة<sup>[٣٦]</sup>.

وإلى جانب قانون التسوية صدر قانون اللزمة رقم ٥١ لعام ١٩٣٢ الذي أعطى صفة قانونية تحت قانون اللزمة، وبحسب المادة ١١-أ من قانون تسوية الأراضي تمنح حقوق اللزمة إلى الشخص الذي تصرف في الأراضي الأميرية أو إلى من حل محله على أن يكون قد استثمرها خلال مدة ١٥ سنة السابقة، ويعد صاحب المضخة متصرفا في الأرض المسقاة من مضخته ما لم تكن قد زرعت خلال المدة نفسها<sup>[٣٧]</sup>.

اتضح بان هذه القوانين لم تبين حقوق كل من صاحب الأرض والسركال وواجباتهما فيما يتعلق بإدارة شؤون الزراعة مما أدى إلى الوقوع العديد من المشكلات والمنازعات، لذلك أصدرت الحكومة العراقية قانون حقوق الزراع وواجباتهم رقم ٢٨ لعام ١٩٣٣ وكان هذا القانون راعيا بالدرجة الأولى لمصلحة المالك وسخر الفلاح لهذه المصلحة زيادة على تقييد الفلاحين بالأرض فهو مرغم على الإقامة عليها من خلال الدين المفروض عليهم<sup>[٣٨]</sup>.



ولغرض تطبيق آلية حقوق التصرف بصورة صحيحة شكلت لجان لتطبيق أحكام قانون اللزمة والحد من المنازعات العشائرية ورفع المخالفات وقد ارتأت مديرية الطابو استحداث دوائر الطابو في الاقضية من الأول من اب ١٩٣٣، وبموجب المادة ١١/١ من قانون حقوق الأراضي رقم ٥٠ لعام ١٩٣٢ السالف الذكر وقانون ٣٥ لعام ١٩٣٣ غدت الأراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو مناطق لغرض اللزمة<sup>[٣٩]</sup>.

اختارت الحكومة أراضي الكرمة لتطبيق القوانين المقررة بشأن الأراضي فعينت المستر (سي سي استن C.C. Astin) لتطبيق قانون ٥٠ لعام ١٩٣٢ في اذار عام ١٩٣٥ في تلك الاراضي<sup>[٤٠]</sup>.

وفي منتصف عام ١٩٣٥ غير اسم دائرة ري الفلوجة إلى شعبة الري والأشغال المركزية من الفلوجة إذ كان يديرها الملاحظ الفني سعيد حسن أفندي وفي الثامن أيلول عرفت باسم (شعبة ري الصقلاوية وسداد الفرات في الفلوجة) وكان يديرها الملاحظ الفني للشعبة سيف الدين أفندي الألوسي وأصبح عدد المضخات المنصوبة فيها في مطلع عام ١٩٣٦ ما يقارب ٤٢ مضخة متعهدين بتوفير المياه لسقي المزروعات كما أشير لها سابقا<sup>[٤١]</sup>.

وفي مطلع عام ١٩٣٦ خول المستر استن بإجراء التسوية في الرمادي على وفق القانون المشار إليه اعلاه، ولذلك تشكلت عام ١٩٣٦ مديريات طابو لكل لواء يعين مديرها من المديرية العامة للطابو ببغداد، بعد مصادقة وزير العدلية وله معاون أو أكثر ومأمور كشف يساعده وعدد كاف من مأموري الحساب والكتابة ومهندس أول يساعده عدد من المهندسين، إذ عين "عباس بك مهدي" مديرا لطابو لواء الدليم وعين (محمد امين الخطيب) مديرا لطابو الفلوجة، وفي تشرين الأول عام ١٩٣٧ صدر بيان وزارة المالية عين بموجبه المستر سي سي استن رئيسا لتسوية حقوق الأراضي في الفلوجة والكرمة والرمادي بدلا عن الرئيس السابق لها (رؤوف الكبيسي)<sup>[٤٢]</sup>.

عانى القطاع الزراعي من آثار الحرب العالمية الثانية، إذ ظهرت آثار الحرب من خلال هبوط إنتاج الحبوب من الحنطة والشعير والرز، إذ هبطت نسبة صادرات هذه الحبوب بنسبة ٢٠ بالمائة من انتاجها قبل عامين إلى حوالي ١٤ بالمائة في عام ١٩٤٣، أدى هبوط الإنتاج في ارتفاع الأسعار فكان سعر الحنطة قبل الحرب بسعر ٢٥ دينار عراقي للطن الواحد إلا أنه كان يباع بضعف سعره أي بـ ٥٠ دينار عراقي، وهذا الحال كان يطبق على المواد الزراعية الأخرى<sup>[٤٣]</sup>.

ولمواجهة هذه المشكلات أصدرت وزارة الداخلية العراقية بيانا برقم ١ في حزيران عام ١٩٤٣، وضحت فيه منع بيع الحنطة والشعير من لواء إلى آخر، كما منع نقل الذرة البيضاء والسمسم والعدس إلى ألوية الدليم والموصل وألوية أخرى، كما منع نقل الرز إلى ألوية البصرة وغيرها من الألوية الحدودية إلا بترخيص من الحكومة، وذلك انعكس سلبا على حياة أهل الفلوجة بعد تعثر وصول الكثير من المنتجات الزراعية لها تحت وطأة ظروف حرب استنزاف طويلة الامد<sup>[٤٤]</sup>، كما اثرت الفيضانات التي حدثت لموسمي عام ١٩٤٢ وموسم عام ١٩٤٣ تأثيرا كبيرا على المزروعات ولاسيما القريبة من نهر الفرات عند الفلوجة والصقلاوية والمناطق النافذة منها مما أدى إلى هدر كبير

في المنتجات الزراعية وحرمان الناس منها مما أثر سلباً على الواقع الزراعي الذي أثر على المستوى المعاشي لقلة بعض السلع وارتفاع أسعارها<sup>[٤٥]</sup>.

أنت تطبيقات القوانين المتعلقة بالتسوية والقوانين الأخرى ثمارها عندما ألزمت المستفيدين من القوانين القديمة أمام مسؤولية النهوض بالواقع الزراعي في الفلوجة والمناطق التابعة لها وعين لهذه الغرض (مدحت عبد الرزاق قاسم) وكيلا لرئيس التسوية في قضاء الفلوجة لإجراء التسوية على الأرض التابعة لها، إذ صدر نظام منح اللزمة رقم ٣ لعام ١٩٤٣ منحت بموجبه أراضي مكبحيل في لوائي الدليم وكربلاء إلى محروث الهذال لغرض إسكانه وإسكان آل هذال<sup>[٤٦]</sup>، وفي السابع والعشرين من شباط عام ١٩٤٥ صدر نظام رقم (٩) لعام ١٩٤٥ منح بموجبه الأراضي الاميرية الصرفة البالغ مساحتها (٢٠٠٠٠) عشرون الف دونم من ناحية الكرمة إلى أسرة علي السلیمان وشيوخ آخرين في لواء الدليم لغرض إسكانهم وإسكان العشائر التابعة لهم على أن يجري توزيعها بموجب جداول وخرائط في هذا النظام<sup>[٤٧]</sup>.

عمدت الحكومة إلى توفير مياه الري للأراضي التي شملتها القوانين السابقة الذكر إذ وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في الثامن عشر من آذار عام ١٩٤٥ على تشكيل الهيئة الفنية لمشاريع الري واستقدام هيئة فنية برئاسة خبير عالمي بشؤون الري والفيضان والخزانات، فقد عين في شباط عام ١٩٤٦ (المستر اف ان هيغ F.N. Hig) الخبير المهندس في مصلحة المهندسين الهندية رئيساً للهيئة، وفي حزيران عام ١٩٤٦ تشكلت الهيئة من ستة مهندسين وعشرين مساحاً وخمسة رسامين كلهم أجنب ومعهم ثلاثة مهندسين عراقيين ورسامين عدد اثنين<sup>[٤٨]</sup>.

أكملت مديرية الري تشكيلاتها في مناطق الدليم ومنها شعبة ري الصقلاوية وكان يديرها مهندس أول (فائق الخطيب) وفروعها فرع ري الصقلاوية وفرع ري الفرات وفرع ري الدليمية، وتصبح عدد المضخات الكبيرة على نهر الفرات ٣٤ مضخة في عام ١٩٥٢ منها ١٦ مضخة قبالة مناطق الفلوجة لضخ المياه من نهر الفرات إلى المناطق الزراعية في الصقلاوية والنساف والكرمة وزوبع وغيرها من القرى التي كانت تسقى بالوساطة حينذاك<sup>[٤٩]</sup>.

اشتمل مشروع هيغ بوضعه النهائي على الأعمال التي تم تنفيذها في لواء الدليم، وأصبح ملاك شعبة ري الصقلاوية في مطلع عام ١٩٤٩ على وفق الآتي:

- ١- المهندس المقيم لمشروع الحبانية في الرمادي المستر (إي بي هيمبل E. B. Himbil) رئيساً.
- ٢- نائب المهندس المقيم المستر (اي سي كلارك E.C Clark).
- ٣- معاون مهندس المستر (أج ان كروفوت H.N Groft).
- ٤- معاون المهندس المستر آر اف كاردنر (R.F. Gardener).
- ٥- معاون مهندس (فخري كبة).

٦- مقتش أعمال المستر (اف دبليون فنسون F. W. Finson).

٧- مقتش أعمال المستر (اي سي دلص E. C. Dauls).

٨- رسام المستر (بوريس راتيسبوريسكي Puris Ratisburisky).

٩- محاسب مستخدم (كامل حنا شمعون).

١٠- ملاحظ إدارة مستخدم (شوكة فتوحى) [٥٠].

أولت الحكومة اهتماما واضحا لتفعيل خزان الثرثار وسدة سامراء في مطلع عام ١٩٤٩ بغية الاستفادة من مساحة لري المناطق الواقعة شمال وشمال شرق الصقلاوية باتجاه سامراء، وسعيا لذلك طلبت قرضا بـ ١٢ مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أن يسدد القرض من عوائد النفط، واشترط البنك لقاء موافقة إنشاء مجلس الأعمال لتولي الاشراف على تنفيذ المشاريع، وبالفعل صدر قانون مجلس الإعمار رقم ٢٣ لعام ١٩٥٠ وكان برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة أعضاء آخرين بضمنهم بريطاني وآخر امريكي [٥١].

وضع مجلس الإعمار منهاجه الأول لمشاريع الإعمار للأعوام ١٩٥١-١٩٥٤ وخصص مبلغ ٦٥.٧ مليون دينار لتنفيذ مشروعاته وكان التركيز فيه على مشاريع الري والسيطرة على الفيضانات ولم يستمر العمل به لافتقار أكثر مشروعاته للدراسة الاقتصادية والفنية، إذ عدل بسبب زيادة موارد النفط بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ وارصد له ١٥٥.٤ مليون دينار وأعطيت الأولوية للزراعة بناء على توصية البنك الدولي للإنشاء والتعمير [٥٢].

أنشئت في مطلع عام ١٩٥٣ دائرتان وداران للموظفين ومخزن لمواد الفيضان ومرآبان في شعبة ري الصقلاوية بكلفة ٧٧٩٩.٨٢٤ دينار [٥٣].

وأولت مهمة إدارة دائرة ري الكرمة إلى المهندس (مهدي صالح الجبوري) وكان مهمة هذه الدائرة لتنظيم عمليات الري في جدولي إبراهيم بن علي وجدول علي السليمان اللذين يأخذان مياههما من جدول الصقلاوية، ولغرض تنظيم الري فقد شددت دائرة ري الكرمة اجراءاتها للسيطرة على المضخات المراد تنصيبها على الجداول والقنوات المذكورة آنفا، وكانت الموافقات لنصب المضخات تخضع لإجراءات الكشف والتحري عن الموقع والمساحات المستفيدة من المضخة زيادة على إمكانية مالكةا بتوفير مياه السقي للمستفيدين منها على وفق ضوابط وضعتها وزارة الري والزراعة في عام ١٩٥٦ [٥٤].

أصدرت وزارة الري والزراعة بيانا رقم (١) لعام ١٩٥٧ أوجب على مستوردي المكائن والآلات الزراعية بتوفير المواد الاحتياطية في مخازنهم لأنواع المكائن والآلات الزراعية المستوردة كافة من قبلهم لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ بيع كل ماكينة أو آلة زراعية وأن يؤسس معملا متنقلا كامل العدة في تلك المنطقة على أن توافق عليه مديرية المكائن والآلات الزراعية العامة، وكان لواء الدليم بمناطقه كافة ومنها الفلوجة قد ارتبط في ضمن المنطقة الثانية في بيان الوزارة المذكور [٥٥].

نستنتج مما تقدم أنّ وزارة الري والزراعة في الفلوجة والمناطق المجاورة لها متمثلة بالصقلاوية والكرمة وزوبع والقرى الأخرى قد عانت من مشكلات كثيرة منها الفيضانات المتكررة ولاسيما فيضانات ١٩٥٢-١٩٥١ وكذلك مشكلة الملوحة التي أصابت الأرض بالنظر للتوسع في استعمال الري سيحا مما أدى إلى انتشار الملوحة وقلة خصوبة الأرض وأصبحت مشكلة خطيرة جدا في مدة قصيرة وبدا واضحا عجز الحكومات عن إيجاد حلول وافية للسيطرة على المياه عبر سداد وقنوات ونواظم وبحيرات تقلل من مخاطر الفيضانات لاسيما عند حلول موسم الأمطار مما جعل الري والزراعة في الفلوجة يترنح حتى قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨.

## النتائج والمناقشة

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- لم يتمكن البريطانيون من تحقيق كل ما يحتاجه أهالي الفلوجة من إقامة سداد وفتح قنوات للري والسيطرة على الفيضانات زيادة على وضع آلية صحيحة تحل محل الآلية التي وضعها العثمانيون بشأن تملك الأراضي الزراعية بين عامي ١٩١٧-١٩٢١، وإبقائها على القوانين العثمانية وحصر الأراضي الصالحة للزراعة بأيدي فئة قليلة من الملاكين والاقطاعيين وذلك كان كافيا لإبطاء أحداث أي تغيير يذكر باستثناء فتح جدول الصقلاوية وتنظيم جريانه في عام ١٩١٩.

- بدا واضحا توجس أهالي الفلوجة من التوسع في زراعة الحبوب ولاسيما الحنطة والشعير والدخن وغيرها تحسبا من الفيضانات التي كانت سائدة حينذاك زيادة على افتقاد إدارة الفلوجة إلى رؤية مستقبلية بصدد تظمين المزارعين من الكوارث الطبيعية التي كانت تتعرض لها الزراعة في العراق على الرغم من الجهد الذي بذلته إدارة الفلوجة وبالتعاون مع البريطانيين للتصدي لأسراب الجراد التي غزت أراضي لواء الدليم ولاسيما أراضي الحبانبة والفلوجة والكرمة.

- انعكس الإرباك السياسي الذي حصل في بداية العهد الملكي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فسرعة تبدل الوزارات والضغط من البريطانيين لوضع حلول للتركة الثقيلة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى ولاسيما مشكلة الموصل مما أظهر عجز الحكومة عن تحقيق منجز يذكر إلا بموافقة الحكومة البريطانية ودعمها ومما زاد من وطأة تلك المشكلات ما حدث في العالم إبان الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألفت بظلالها على المشهد العراقي وأدت إلى إرباك في الاستيراد والتصدير وانخفاض أسعار المنتجات التي كان يستفاد منها العراق للتصدير.

- لم تحسم القوانين التي صدرت في الثلاثينيات والأربعينيات مشكلة الأراضي في العراق وعدت قوانين التسوية واللزما وغيرها عاملا زاد من ملكية الاقطاعيين وكبار الملاكين وعرقلة إلى حد ما نشاط الفلاحين بسبب

تقيدهم بدفع مبالغ مادية مقابل ري مزروعاتهم من المضخات التي سلمتها الحكومة للإقطاعيين مما أدى إلى هجرة الزراعة والبحث عن عمل آخر يضمن فيه الفلاح قوت أسرته.

## قائمة المراجع:

- [1] المحمدي، احمد فياض صالح المحمدي، مدينة الفلوجة وظائفها وعلاقتها الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد\_ كلية الآداب، ١٩٩٠، ص ٤٣.
- [2] تركي، علي طاهر تركي، الواقع الحرفي وبدايات التصنيع في العراق ١٩٠٠-١٩٣٢ (دراسة تاريخية)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد ١، مج ٨، ٢٠١١، ص ٤٤
- [3] المصدر نفسه
- [4] محمد شكري العزاوي وحسان القيسي، دليل الأولوية العراقية، بغداد، ١٩٥٦، ص ٥٧
- [5] سوسة، احمد، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، بغداد، ١٩٦٥، ص ٩٥
- [6] وسمي بهذا الاسم نسبة إلى كنعان اغا عندما كان حاكما هناك فسمي النهر باسمه المعروف (نهر كنعان) وقد اهتم به قائم مقام الدليم سري أفندي الذي سمي باسمه (نهر السرية) وأشارت المصادر إلى ان هذا النهر قد الغي بأمر من والي بغداد عبد الرحمن باشا وذلك لضربه على أطراف بغداد والكاظمية زيادة على سحبه لكميات كبيرة من مياه الفرات التي باتت لا تصل إلى الحلة بشكل مسيطر عليه. للمزيد ينظر: العزاوي، عباس، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، المجلد السابع، بغداد، ١٩٥٦، ص ٢٤
- [7] المصدر نفسه
- [8] الشلاه، حسين هادي، طالب النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٣٤-٣٥
- [9] الفتلاوي، كامل علاوي وحسن لطيف الزبيدي، العراق تاريخ اقتصادي، بغداد، ٢٠١٢، ص ٦٥
- [10] سلمان، سهيل صبحي، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، ٢٠٠٩، ص ٢٧
- [11] لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٢٠، تاريخ سياسي-اجتماعي-اقتصادي، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٥٩-١٦٠
- [12] فوستر، هنري، تكوين العراق الحديث، ترجمة: عبد المسيح جويد، بغداد، ١٩٤٥، ص ٣٩٤
- [13] العرب، جريدة، العراق، العدد ٥٨٨، في ٢٦ حزيران ١٩١٩
- [14] نظمي، وميض جمال عمر، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد، د.ت، ص ٦٠-٦٥؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، العراق دراسة في التطورات الاقتصادية ١٩٢١-١٩٥٨، بغداد، ٢٠١٠، ص ٦٠٢
- [15] محمد عباس جميل، مشاريع الري والبنزل في محافظة الانبار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٤، ص ٧٦-٧٧
- [16] د.ك.و. وثائق لواء الدليم، الملف ٣٢٠٥/١٩٤٩، الداخلية، ص ٧؛ محمد عباس جميل الزوبعي، المصدر السابق، ص ٧٨
- [17] محمد شاكر، المصدر السابق، ص ١٢٩

- [18] لونكريك، تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، المصدر السابق، ص ١٩٠
- [19] الوقائع الاعداد: ٢١٦ و ٢٧٣ في ١١ ايلول ١٩٢٤ و ١٦ شباط ١٩٢٥
- [20] د.ك.و، رقم الملفة ٨٥٣٥/٣٢٠٥٠، و ١٦، ص ٢٣؛ مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، بغداد، ١٩٤٨، ص ٥٢
- [21] د.ك.و، الملفة ٨٠١٢/٣٢٠٥٠، و ٨، ص ٤٥
- [22] الطفيلي، ستار علك، التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، بحث منشور، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، العدد بلا، د.ت، ص ٥٤١-٥٣٦
- [23] د.ك.و، ملفات الديوان الملكي، ملفة رقم ٨٣٠٦/٣٢٠٥٠، و ١، ص ١
- [24] العكيدي، عمار يوسف عبد الله، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ٦٧
- [25] العكيدي، عمار يوسف عبد الله، المصدر السابق، ص ٦٧
- [26] ستار علك الطفيلي، المصدر السابق، ص ٥٣٦
- [27] محمد، ابتسام محمود، سياسة العراق الاقتصادية في ظل الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، بحث منشور، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد ٢٣ المجلد ٨، كانون الثاني ٢٠١٦، ص ٦
- [28] الوقائع الاعداد ٦١٨ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٨ والعدد ٧٢٢ في ١٠ اذار ١٩٢٩ والعدد ٨٣٦ في ٢٤ شباط ١٩٣٠؛ د.ك.و، ملفة رقم ٨٠٠٠/٥٠٢٠٣، و ٨، ص ٤٠٥
- [29] ولد السعدون في مدينة الناصرية واسمه عبد المحسن بن فهد السعدون من مواليد ١٨٧٩، تقلد اربع وزارات وهو احد الرموز الوطنية العراقية وعضو المجلس التأسيسي وثاني رئيس وزراء في العهد الملكي وتمثل اسرته شيوخ قبائل اتحاد المنتفق، أما يخص الوزارة السعدونية الرابعة فقد ضمت وزارته كلا من عبد المحسن السعدون رئيسا ووزيرا للخارجية، ناجي السويدي للدخلية ياسين الهاشمي للمالية، ناجي شوكت للعدل، نوري السعدي للدفاع، عبد الحسين الجبلي للمعارف، عبد العزيز القصاب للري والزراعة، محمد امين زكي للأشغال والمواصلات، للمزيد عن الوزارة وانتحار عبد المحسن السعدون ينظر: حميدي، جعفر عباس، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٠٦٨، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥، ص ٣٣٤؛ لظفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة النهضة العربية، بغداد، د.ت
- [30] المصدر نفسه، ص ٩٢-٩٤
- [31] محمد، ابتسام محمود، المصدر السابق، ص ٦
- [32] حسين، سعد محمد علي، موقف صحافة الاحزاب السياسية العلنية والمعارضة من الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، مجلة الاستاذ، مجلد ٢، عدد ٢٢١، ٢٠١٧، ص ٨٦
- [33] ولد القصاب في بغداد عام ١٨٨٨ وعين عام ١٩٢٦ وزيرا للدخلية، وفي عام ١٩٢٩ عين وزيرا للري والزراعة، وفي عام ١٩٥٣ اعتزل العمل السياسي لمرضه المفاجئ. للمزيد ينظر: قحطان حميد واخرون، عبد العزيز القصاب حياته ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٨-١٩٦٥، مجلة جامعة ديالى، العدد ٤١، ٢٠٠٩
- [34] المصدر نفسه، ص ١٢-١٤

- [٣٥] د.ك.و. ملفات الديوان الملكي، ملف رقم ٦٥٧٨/٣٢٠٥٠، و٢، ص ٢
- [٣٦] حيدر، صالح، التطور الاقتصادي في العراق، مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد ٨، ١٩٥٤، ص ٦٦-٦٧
- [٣٧] وفاء كاظم ماضي واحمد صالح خليفة، القوانين الزراعية وسعة الملكيات الزراعية في لواء الحلة ١٩٣٢-١٩٥٨، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد ٣٠، ٢٠١٦، ص ١٨١
- [٣٨] بينروز، ايف، وائي، ادبث، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة عبد الحميد حسين القيسي، ج١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٦٣
- [٣٩] الجواهري، عماد احمد، تاريخ مشكلة الأراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ١٧٩-١٨٠
- [٤٠] الوقائع، العدد ١٤٠٤ في ١٤ اذار ١٩٣٥
- [٤١] د.ك.و. ملفات الديوان الملكي، ملف رقم ١٠٣١/٣٢٠٥٠، و١٠، ص ٧٧
- [٤٢] الوقائع، الاعداد ١٥٢٢ و ١٥٩٧ في ١٨ حزيران ١٩٣٦ و ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٦؛ياهو دنكور، دليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦، بغداد، ١٩٣٧، ص ٤١٦-٤٢١
- [٤٣] حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨، ج١، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٧٤
- [٤٤] محسن، محمد عويد، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١١١-١١٤
- [٤٥] مناتي، صابرين كريم، المصطفى، حسين علي، الآثار الاقتصادية لفيضان نهر دجلة والفرات ١٩٤٣-١٩٤٥، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، العدد ٤، مج ٣٧، ٢٠١٢، ص ١٠٨
- [٤٦] الوقائع، العدد ٢٠٦٩ في ١١ كانون الثاني ١٩٤٣
- [٤٧] الوقائع، العدد ٢٣٠٦ في ٢٤ ايلول ١٩٤٥
- [٤٨] مديرية الري العامة، تقرير عن أعمال مديرية الري للسنوات الخمس ١ نيسان ١٩٤٦-٣١ اذار ١٩٤٩، ص ٥٢
- [٤٩] مديرية الري العامة، تقرير عن أعمال مديرية الري للسنوات الخمس ١ نيسان ١٩٤٦-٣١ اذار ١٩٤٩
- [٥٠] المصدر نفسه
- [٥١] الصوري، محمد علي، الاقطاع في لواء الكوت، مطبعة السعد، بغداد، ١٩٥٨، ص ١٥٦-١٥٧
- [٥٢] سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص ٧٥-٨٥
- [٥٣] المصدر نفسه
- [٥٤] د.ك.و. ملفات الديوان الملكي، ملف ٨٤٧٣/٣٢٠٥٠، و٧، ص ٣٦. تكمن فائدة جدول علي السليمان الذي يتفرع من جدول الصقلاوية ويسير بالاتجاه الشمالي الشرقي ويبلغ طوله ١٧ كم ويسقي الأراضي الواقعة على الضفة اليمنى سيحاً بسبب انخفاضها، أما الضفة اليسرى فتسقى بالواسطة بسب ارتفاعها، وتقدر المساحة التي تروى منه ٢٨٠٠٠ دونم، أما جدول ابراهيم بن علي فيبلغ طوله ٣٢ كم ويروي الأراضي السهلية المحاذية لمدينة الفلوجة من الشمال وتقدر الأراضي التي يرويها ب ٢٣٠٠٠ دونم منها ٣١٥٦٠ دونم تسقى

سيحا والباقي ١٤٤٠ تسقى بالواسطة، وان الأراضي التي تسقى منه تعد من اخصب أراضي الفلوجة. للمزيد ينظر: محمد محمد سعيد،

المصدر السابق، ص ١٦٦

[٥٥] الوقائع، العدد ٤٠٨٠ في ٢١ كانون الأول ١٩٥٧